

دور السياسة الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن للفترة (2010_2005)

أ/ فهمي محمد منصور

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة بسكرة

Abstract :

This study focus on the importance of the economic policy and the extend of the link between it and direct foreign investment (DFI), also we follow the stages which the Yemen's economy go through that stages and the fiscal and monetary policies development during an Interval (2005-2010) when an investment climate was stable during the same interval, the study show an ineffectiveness of the policies the implemented by the Yemen's government into achieve increment in the investment volume of the goods manufacturing sector which share in the surplus demand gap, with the investment climate evaluation we show the degree of the fluctuation index related to an investment climate of economic policies, the index indicate there is no improvement in the investment in 2005 comparing with its improvement in 2008, as a result of the 2008 international crises the index fluctuate up and down, but in 2010 the index indicate to an improvement in the investment climate.

الملخص :

ركز هذا البحث على أهمية السياسة الاقتصادية ومدى الترابط بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تطرقنا إلى المراحل التي مر بها الاقتصاد اليمني والتطور في السياستين النقدية والمالية خلال الفترة من (2010_2005) وما صاحبها من استقرار في مناخ الاستثمار، حيث اتضح قصور السياسات التي نفذتها الحكومة في تحقيق زيادة في حجم الاستثمارات في قطاعات الإنتاج السلعي مما ساهم في استمرار فجوة فائض الطلب وبتقييم مناخ الاستثمار اتضح لنا تذبذب درجة المؤشر المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، حيث أشار المؤشر لعدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار لعام 2005، مقارنة بالتحسن الذي حدث في عام 2008. وقد تدبب المؤشر صعوداً وهبوطاً، حيث حدث هبوط في عام 2008 نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية، ثم حدث تحسن حتى 2010 حيث أشار المؤشر إلى تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

المقدمة:

شهدت الاقتصادات النامية ومنذ بداية عقد الثمانينات تحولات مهمة في توجهات السياسات الاقتصادية، تمثلت في سعي تلك السياسات نحو زيادة درجات التحرر الاقتصادي وتعميق مستويات التكامل الاقتصادي مع الاقتصاد العالمي، فأخذ العديد من هذه الاقتصادات يتخلى تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد، ويتحول نحو تبني سياسة تشجيع التصدير وسياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي، على الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديلاً عن الاستثمار والادخار المحلي، بل هو مكمل له إلا أن هذا الاتجاه قد تعزز بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي- أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيات الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلاً عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية وزيادة مستوى وفورات الحجم، ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الضارة للاستثمار الأجنبي، والتي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الإنتاج والاستثمار، وهنا يبرز دور السياسات الاقتصادية في تعظيم المنافع وتقليل التكاليف وعلية سنتناول في هذا البحث المختصر أهمية السياسة الاقتصادية ومدى الترابط بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سنستعرض المراحل التي مر بها الاقتصاد اليمني وكذا التطور في السياستين النقدية والمالية وهل يصاحب هذه التطورات مايمثلها من تطور في استقرار مناخ الاستثمار.

أولاً: نظرة عامة حول الاقتصاد اليمني:

عانى الاقتصاد اليمني من اختلالات هيكلية وإدارية في وحداته الاقتصادية نتيجة اندماج اقتصاد دولتين - اشتراكي (في جنوب اليمن) - ورأسمالي (في شمال اليمن) نتيجة قيام دولة واحدة في 22 مايو 1990، حيث ورثت دولة الوحدة مشاكل الاقتصاد الرأسمالي - السائد في شمال اليمن - والذي كان يعاني من قلة الموارد واعتمادها على تحويلات المغتربين من الخارج والمساعدات الإقليمية والدولية التي انخفضت بشكل كبير بعد حرب الخليج الثانية في عام 1991م، وأيضاً مشاكل الاقتصاد الاشتراكي - الذي ساد جنوب اليمن - والذي كان يعتمد اعتماداً شبه كلي على معونات الدول الاشتراكية ولاسيما الاتحاد السوفيتي السابق وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه توقفت المساعدات للشطر الجنوبي السابق بعد قيام دولة الوحدة في 22 مايو 1990م.

وبلغت الصعوبات ذروتها أواخر عام 1994م، حين وصلت الاختلالات الاقتصادية حداً منذراً بعواقب وخيمة، ممّا دفع إلى الإسراع ببدء برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي وإعادة تنظيم وهيكله القطاع المصرفي سواء في وحداته أو تفاعله مع حركة الاقتصاد العكسي في إطار آلية السوق الداخلية والاقتصاديات المالية والمصرفية الدولية منذ مارس عام 1995م بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي⁽¹⁾.

وقد عانى الاقتصاد اليمني في النصف الأول من التسعينات من اضطرابات هيكلية وتشوهات داخلية عميقة مما انعكس بوضوح على تعثر دور ونشاط قطاع المال والمصارف، وبالتالي ضعف وهزلة آلية سوق رأس المال المحلية، وقد زاد عمق مشاكل اقتصاد دولة الوحدة اليمنية قيام الحرب اليمنية اليمنية عام 1994م، والتي زادت من حجم الديون الخارجية وهروب الاستثمارات وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات وانخفاض مستوى الريال اليمني مقابل الدولار بدرجة كبيرة وارتفاع مستوى التضخم وخفض مستوى المعيشة للمواطن اليمني.

وقد مهدنا لحالة الاقتصاد من بداية الوحدة اليمنية ليتسنى للقارئ المقارنة فيما إذا كان هناك من تطور وذلك من خلال استعراض الأداء الاقتصادي خلال الاعوام الخمسة المتمثلة بالخطة الخمسية الثالثة من عام 2005م الى عام 2010م.

ويمكن استعراض مختصر لحالة الاقتصاد اليمني على مستوى المؤشرات الرسمية للاقتصاد اليمني، حيث شهد الاقتصاد اليمني نمواً مطرداً في مجمل القطاعات الاقتصادية، جاء ذلك على وقع الإجراءات السياسية العكسية والقطاعات التي تبنتها الحكومة لتجاوز آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث حقق الاقتصاد الوطني نمواً معتبراً، ويمكن الإشارة إليه من خلال النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الدين العام.

1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الراسمالي والثابت:

جدول رقم (1) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	العام
4.56%	2005
3.82	2006
4.38	2007
4.66	2008
4.30	2009
7.82	2010

ويمكن توضيح أسباب النمو، حيث جاء النمو بشكل أساسي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010م مدفوعاً بالنمو من مجموع قطاعات الإنتاج السلعي وقطاع الخدمات حيث أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد ارتفع نموه من 6.21% لعام 2009م إلى 7.10% لعام 2010م⁽²⁾.

أما التراجع في النمو من عام 2005م إلى عام 2006م بسبب انخفاض كمية النفط، بالإضافة إلى تأثير الأحداث التي تشهدها المنطقة.

2. الدين العام: انخفض قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي الوزن النسبي لكل من الدين العام الداخلي والإجمالي والصافي في عام 2006م ووفقاً لبيانات التمويل فقد انخفض

الاول من 12.3% الى 11.9% وتراجع الثاني من 5.6% الى 4% كما ان بيانات التمويل تشير الى استمرار بقاء نسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة وعند اقل نسب المديونية في الشرق الاوسط والأحرى أن النسبة انخفضت في عام 2006م الى 28.7% من 30.8% في نهاية عام 2005م بالرغم من ارتفاع الرصيد القائم للدين بنسبة 5.8% عوضا عن ذلك فان اكثر من نصف اجمالي الدين العام لا يترتب عليه فوائد ذات بال وهو مشمول بفترات سداد طويلة مع فترة سماح تصل الى عشر سنوات ولو انتقلنا لبيانات 2010م لكي نقارن مستوى التطور في هذة المؤشرات من 2005 الى 2010 فقد ارتفع الدين العام الداخلي الاجمالي بنسبة 20.8% وبلغ نحو 1543 مليار ريال وهو ما يمثل نسبة 24.2% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2010م وفي تطور اخر ارتفع الدين العام الخارجي بنسبة 1.8% وبلغ الرصيد القائم مئة نحو 1641 مليون دولار وتكمن الاسباب الرئيسية في وراء ارتفاع الدين العام الخارجي في ارتفاع سحبوات القروض وتغير اسعار الصرف وتتميز قروض المؤسسات الدولية بالاخص هيئة التنمية الدولية بأنها ميسرة جدا وتسدد على فترات طويلة⁽³⁾.

ثانياً: السياسة النقدية والمالية في الإقتصاد اليمني:

أكدت الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (2006-2010) على أهمية توسيع مسار الإصلاح ليشمل كافة المجالات الاقتصادية والإدارية والمؤسسية لتحقيق نتائج ملموسة ومعالجة الاختلالات والتشوّهات المزمنة بالإضافة إلى التلازم والتكافل بين تلك الأبعاد المختلفة للإصلاحات وترابطها باعتبارها حزمة واحدة لتشمل جوانب عديدة، ويمكن استعراض ما تحقق على مستوى السياسة النقدية والمالية وأثرهما على الأداء الاقتصادي الكلي فيما يلي⁽⁴⁾:

1- السياسة النقدية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي:

بالنسبة للسياسة النقدية فقد خفض البنك المركزي اليمني في نهاية فبراير 2006م نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع العملات الأجنبية الى 20% وقد كانت النسبة عند 30% منذ قرار البنك رفع النسبة في يونيو 2005م وانخفض تدخل البنك في سوق الصرف في ضوء الاستقرار وانخفاض الدولار وتراجع الضغوط على سعر الصرف، وانخفضت مبيعات العملات بنسبة 25% وتمت المحافظة على كل من الاحتياطي الإلزامي وسعر

الفائدة التاشيري على ودائع الريال دون تغيير عند مستواهما على التوالي 10% و 13% وذلك منذ يوليو 2000م كما ارتفعت السيولة المحلية بنسبة 28.8% في عام 2006م مقابل 14.4% في عام 2005م. ويعزى السبب الرئيسي وراء ارتفاع السيولة للزيادة في الاصول الخارجية للجهاز المصرفي وبالنتيجة فان التحسن الكبير في معدلات التبادل التجاري الخارجي لليمن نتيجة عائدات النفط انعكس ايجابا على فائض ميزان المدفوعات والاحتياطيات الخارجية وبهذا تمكن البنك المركزي من الحفاظ على استقرار نسبي في سعر صرف الريال المعوم منذ يوليو 1996م حيث لم يرتفع الدولار مقابل الريال الا بحوالي 2% وفي مجال الاسعار بلغ التضخم حوالي 16.5% في نهاية عام 2006م وقد كان التضخم قد بلغ 19.8% في نهاية 2005م.

أما في عام 2010م فقد حرص البنك المركزي على تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بين احتواء الضغوط التضخمية واستقرار نسبي لسعر الصرف من جهة وحفز النشاط الاقتصادي من جهة أخرى⁽⁵⁾. ولتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في استقرار الأسعار تابع البنك المركزي عن كثب تطورات النشاط الاقتصادي بغية تحديد الحجم الملائم من السيولة المحلية، حيث حافظ البنك المركزي على نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع العملات الأجنبية عند مستوى 20%، بدون فائدة ونسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع الريال عند مستوى 7% وبدون فائدة أيضاً، كما استمر البنك المركزي بتغطية جزء من احتياطيات السوق من العملات الأجنبية، حيث بلغت مبيعات البنك المركزي من العملات الأجنبية في السوق حوالي 1466 مليون دولار عام 2006م مقابل 1995 مليون دولار عام 2009.

وأما بالنسبة للعرض النقدي فقد ارتفع من 2076 مليار ريال عام 2009 إلى 2267 مليار في عام 2010م بزيادة قدرها 191 مليار ريال وبنسبة 9.2%، وقد جاءت هذه التطورات في السيولة المحلية وفقاً للتطورات في مكوناتها والعوامل المؤثرة في العرض النقدي خلال عام 2010 كما يلي:

ارتفعت السيولة المحلية خلال عام 2010 كمحصلة للارتفاع في صافي الأصول المحلية الناجم عن الأثر التوسعي في الإنفاق العام والذي نتج عن استمرار تمويل الموازنة

العامة بمقدار 248 مليار ريال وارتفاع الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية بمقدار 40 مليار ريال وزيادة صافي البنود الأخرى بمقدار 203 مليار ريال. أما الارتفاع المسجل في شبه النقد خلال عام 2010 فقد جاء حصيلة للزيادة في كل من ودائع الادخار المخصصة ولأجل وودائع الضمان الاجتماعي بالريال بمقدار 15 مليار ريال والودائع بالعملة الأجنبية بمقدار 148 مليار ريال، وذلك بالمقارنة مع عام 2010، وبلغت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع بالريال 37% في عام 2009، وهي نفس النسبة التي سجلت في العام السابق، في حين انخفضت نسبة ودائع شبه النقد بالريال إلى العرض النقدي الواسع بالريال من 48% في عام 2009 إلى 47% عام 2010، وارتفعت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع من 30% إلى 34% ويمكن لنا سرد بيانات عامي 2005 و2010م ليتسنى للقارئ معرفة مدى التطور خلال هذه الفترة⁽⁶⁾.

جدول رقم (2) : المسح النقدي للفترة 2010-2005

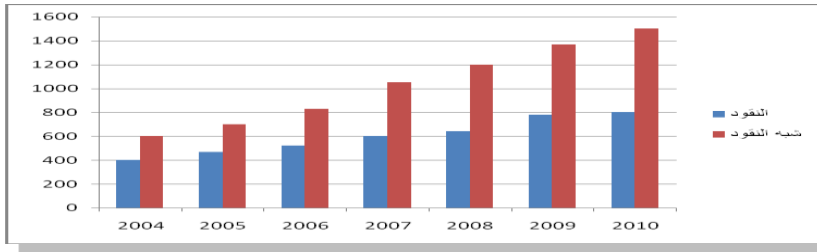
البيان	2005	2010
السيولة المحلية:	1049.5	226.7
النقد:	442.5	796.1
- العملة خارج البنوك	330.6	546.8
- ودائع تحت الطلب	111.9	239.3
- شبه النقد (بالريال)	251.5	702.6
- ودائع بالعملات الأجنبية	355.5	778
- صافي الأصول الخارجية	1271.4	1693.1
- البنك المركزي	1112.6	1216.4
- البنوك التجارية	158.8	476.8
- صافي الأصول المحلية	-221.9	573.6
- صافي المستحقات على الحكومة منها:	-92.7	780.5
- إجمالي تمويل الموازنة (صافي)	-34.9	780.5
	225.8	539.3

438.3	222.6	- المستحقات على القطاعات غير الحكومية
101	3.2	- القطاع الخاص
-746.2	-355.0	
نسبة التغيير في رصيد السيولة:		
4.8-	16.8-	- في الأصول الخارجية
13.9	-2.3	- صافي الأصول المحلية
11.9	-2.9	- إجمالي تمويل الموازنة
1.6	4.3-	- المستحقات على القطاع الخاص
نسب التغيير من رصيد العام السابق:		
8.5	21.3-	- المستحقات على القطاع الخاص
8.5	21.3-	- المستحقات على القطاع الخاص

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية لأعوام 2010_2005

شكل رقم (1) : تطور النقود وشبه النقود خلال الفترة 2010-2005

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية لأعوام 2010_2005م.



2- السياسة المالية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي:

شهد العام 2006م ارتفاع الإيرادات العامة الى 1449.4 مليار ريال ومثلت نسبة 38.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1165.6 مليار ريال تمثلت نسبة 34.5% من ناتج 2005م حيث ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 341.8 مليار ريال بنسبة 31% ويعكس ذلك ارتفاع كل من إيرادات النفط والإيرادات غير النفطية على حد سواء، كما

زاد الإنفاق العام بمقدار 239.3 مليار بنسبة 20% وبلغ حوالي 1418.6 مليار ريال ليمثل نسبة 37.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005م وذلك كنتيجة مباشرة لزيادة النفقات الجارية والنفقات التنموية والرأسمالية على حد سواء حيث ارتفعت الأولى بنسبة 26% وسيطرت على نسبة 78.9% من إجمالي النفقات العامة ونسبة 29.8% من قيمة الناتج المحلي في حين ارتفعت الأخيرة بنسبة 10% مثلت نسبة 17% من إجمالي النفقات وحوالي 7% من حجم الناتج.

ونلاحظ أنه شهد العام 2010 ارتفاع الإيرادات العامة للدولة إلى حوالي 1753 مليار ريال شملت نسبة 27.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحوالي 278.5 مليار ريال في عام 2009 مثلت نسبة 22.4% من ناتج ذلك العام، حيث زادت الإيرادات العامة بمقدار 4745 مليار ريال وما نسبته 37.1%، وقد تركز الارتفاع أساساً في إيرادات النفط والغاز وفي الوقت نفسه ارتفع الإنفاق العام بمقدار 226.2 مليار ريال بنسبة 12.4% وبلغ حوالي 2050.1 مليار ريال ليمثل نسبة 32.2% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2010 مقارنة مع حوالي 1823.9 مليار ريال في عام 2009 تمثل نسبة 32% من ناتجة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع النفقات الجارية، حيث ارتفعت بنسبة 17.3% وارتفعت نسبة مساهمتها إلى إجمالي النفقات العامة إلى نحو 84.6% مقارنة بـ 81% في العام السابق فيما ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 27.2% في حين انخفضت النفقات التنموية الرأسمالية بنسبة 3%، وقد سجل صافي العجز الموازنة (على أساس بيانات التمويل) في 2010 مبلغ 308 مليار ريال ونسبة 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز قدرة 479.5 مليار ريال ونسبته 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2009.

أمّا فيما يتعلق بالعجز فقد أظهرت بيانات التمويل المحلي والخارجي للموازنة العامة خلال العام 2010 تحقق عجز مقداره 308 مليار مقابل عجز مقداره 473.5 مليار ريال عام 2009، ويمثل العجز المحقق في العام 2010 نسبة 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي، والملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات قد ارتفعت من 70% في عام 2009 إلى 85.5% في عام 2010⁽⁷⁾.

ثالثاً: السياسة الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار في اليمن:

إن الاختلالات في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني والارتفاع في معدلات التضخم السنوية خلال الفترة 1990-1994م أدى إلى جمود حركة الاستثمار في قطاعات الإنتاج السلعي وتحول العديد من المستثمرين من الاستثمار في قطاعات الإنتاج المادي إلى الاستثمار في قطاعات التوزيع والخدمات، كما عانى الاقتصاد الوطني خلال 1995-2004م من هروب رؤوس الأموال الوطنية وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية (باستثناء الاستثمارات في مجال استكشاف واستخراج النفط والغاز) وذلك نظراً لحالة الركود الاقتصادي الذي أعقبت تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وقد سعت السلطات الحكومية إلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص من خلال الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصار نشاطها على استكمال مشروعات البنية التحتية الأساسية، والتحول نحو اقتصاد السوق وإزالة التشوهات السعرية من خلال رفع الدعم عن السلع الغذائية وإلغاء سعر الصرف لأغراض التقييم الجمركي ورفع أسعار الخدمات الحكومية، وتحرير أسعار المشتقات النفطية. إلا أنه على الرغم من الإجراءات التي نفذتها الحكومة بهدف زيادة حجم الاستثمارات في مجالات الإنتاج السلعي إلا إن هناك قصور في السياسات التي نفذتها الحكومة في تحقيق زيادة في حجم الاستثمارات في قطاعات الإنتاج السلعي مما ساهم في استمرار فجوة فائض الطلب، نظراً للزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وجمود العرض الحقيقي منها نظراً لانخفاض في مرونة جهاز الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على العالم الخارجي لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسكان. ويمكن لنا التطرق للاستثمار في اليمن ومناخ الاستثمارات ضمن السياسة الاقتصادية فيما يلي:

1- مكونات نظام الاستثمار في اليمن:

يتكون نظام الاستثمار في اليمن من العناصر الآتية:

- مجلس الإدارة الهيئة العامة للاستثمار ويرأسه رئيس مجلس الوزراء.
- الهيئة العامة للاستثمار وجهازها التنفيذي ويتولى تنفيذ أحكام قانون الاستثمار.
- آلية فض المنازعات وتعتمد على إحدى المرجعيات التالية:

- الاتفاقية الموحدة للاستثمار ورؤوس الأموال العربية في الدول العربية.
- الاتفاقية الدولية لفض منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول ومواطني الدول
- قواعد وإجراءات التحكيم التجاري الخاص بلجنة القانون التجاري الدولي التابعة لهيئة الأمم المتحدة في اقرب مركز إقليمي للتحكيم التجاري الدولي يعمل وفقاً لهذه الفواتير .

لقد تجسد التعبير عن حقيقة واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن خلال الفترة الماضية بقيمته الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذين تحققوا في اليمن كمتوسط في السنوات 1999-2001، والسنوات (2000-2002) بالنسبة لمؤشر الأداء كمتوسط للسنوات (2000-2002) والسنوات (2001-2003) بالنسبة إلى مؤشر الإمكانات، إذ احتلت اليمن من حيث متوسط قيمة مؤشر الأداء في جنوب الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات (1999-2001) الموقع 85 من بين 40 دولة ثم تراجعت إلى الموقع 87 في السنوات (2001-2002) (8).

جدول رقم (3) : مقارنة اليمن في بعض المؤشرات لمناخ الاستثمار

الدولة	مؤشر الحرية الاقتصادية تجاه دولة	مؤشر الشفافية	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر استدامة 146... دولة
اليمن	131	112	149	137
السعودية	74	71	77	136
الإمارات	42	29	219	101
البحرين	20	34	40	/
قطر	60	38	47	/
عمان	54	29	74	83
الأردن	51	37	90	84
سوريا	138	71	90	84
لبنان	83	97	80	129
جيبوتي	92	/	154	/
مصر	95	77	120	115

أما بالنسبة إلى متوسط قيمة مؤشر الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فقد جاءت في الموقع 115 في السنوات (2000-2002) ثم تراجعت إلى الموقع 137 في السنوات (2001-2003) الأمر الذي يفصح عن تراجع إمكانيات اليمن في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- تقييم السياسات الاقتصادية المواتية لمناخ الاستثمار الجاذب:

يتم تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية عبر مؤشر مركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة

والمحفزة والجاذبة للاستثمار الأجنبي هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة مقابلة عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري⁽⁹⁾.

جدول رقم (4) : درجة المؤشر المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في اليمن

عام	عام	عام	عام	عام	عام	مكونات السياسات الاقتصادية
2010	2009	2008	2007	2006	2005	
3	1	0	2	2	0	مؤشر السياسة المالية عجز الموازنة كنسبة من الناتج الكلي
0	2	1	1	0	0	مؤشر السياسة النقدية معدل التضخم
3	(2)		3	3	0	مؤشر سياسة التوازن الخارجي -عجز الحساب الجاري

دليل المؤشر:

أقل من 1	أكبر من 1	من 2 إلى 3
عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار	حدوث تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للفترة (2005-2010)

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا تذبذب درجة المؤشر المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، حيث أشار المؤشر بعدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار

عام 2005، مقارنة بالتحسن الذي حدث في عام 2008، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث نلاحظ تحسن في درجة مؤشر السياسة المالية، وتقلص عجز الموازنة حيث أصبح 0.6% بعد أن كان 1.3% عام 2005، وكذا مؤشر سياسة التوازن الخارجي حيث حققت فائض نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وقد تدبب المؤشر صعوداً وهبوطاً حيث حدث هبوط في عام 2008 نتيجة لتأثير الأزمة المالية العالمية، ثم حدث تحسن حتى 2010 حيث أشار المؤشر إلى تحسن كبير في مناخ الاستثمار، حيث نلاحظ تقلص العجز المالي، حيث بلغ 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 في حين بلغ العجز 2009 حوالي 8.3%.

وقد أدى ارتفاع الإيرادات العامة إلى تحسن موقف المالية العامة نتيجة لارتفاع عائدات الصادرات النفطية والغازية الحكومية بدرجة رئيسية، وكذا أظهر ميزان المدفوعات الكلي عجزاً بلغ نحو 905 مليون دولار في عام 2010 مقابل عجز بلغ 1289.9 مليون دولار في العام السابق، وقد بلغ العجز في الحساب الجاري 1209.1 مليون دولار عام 2010 مقارنة مع عجز في العام الماضي بلغ 2564.9 مليون دولار، ويعود تراجع العجز أساساً إلى تحسن صادرات النفط والغاز وعائداته.

الخلاصة:

أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً ديناميكياً وكملاً للاستثمارات المحلية في البلدان النامية خلال السنوات القليلة الماضية، فبالإضافة إلى دوره في عملية التمويل الرأسمالي، فإنه يعد وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيات الإنتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، إذا سعت السياسات الاقتصادية إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يهيئ البيئة المناسبة لكل من الاستثمار المحلي والأجنبي.

المراجع

- ¹ طه أحمد الفسيل، الوحدة اليمنية ومسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية، 21 مايو 2007، متوفر على الأنترنت على العنوان: www.almotamer.net
- ² البنك المركزي، الادارة العامة للبحوث والتطوير، التقارير السنوية للبنك لأعوام 2005-2010.
- ³ البنك المركزي، المرجع السابق.
- ⁴ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010، الجمهورية اليمنية، أغسطس 2006.
- ⁵ أحمد عبد الرحمن السماوي، تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، صنعاء، يناير 2006.
- ⁶ البنك المركزي، المرجع السابق.
- ⁷ أحمد الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية - دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 219.
- ⁸ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد مختلفة 2000-2010، الكويت، 2010.
- ⁹ محمد عمر باناجة، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية واثرها في تدفقات الاستثمار، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، 2009، ص: 154.